

Distr.: General
16 November 2020

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة
للبيئة التابعة لبرنامج
الأمم المتحدة للبيئة



جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة

نيروبي (عبر الإنترنت)، 22-26 شباط/فبراير 2021*

البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 10/4 بشأن الابتكار في مجالي التنوع البيولوجي وتدهور
الأراضي

تقرير المديرية التنفيذية

مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها 10/4 بشأن الابتكار في مجال التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي، إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في جملة أمور، دعم الدول الأعضاء في وضع وتنفيذ أهداف طوعية فيما يتعلق بتحديد أثر تدهور الأراضي، بما في ذلك تحديد خطوط الأساس والأهداف والتدابير المرتبطة بها على الصعيد الوطني لبلوغ تحييد أثر تدهور الأراضي بحلول عام 2030. وطلبت أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تقدم الدعم للدول الأعضاء، في مجال وضع السياسات والتدابير الوطنية الرامية إلى استعادة التنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه المستدام وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود وتعزيز وظائفها وخدماتها داخل المناطق المحمية وخارجها على حد سواء، دعماً لأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي ذات الصلة.

2- وفي القرار 10/4، واستجابةً للدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة 284/73، طلبت جمعية البيئة كذلك إلى المديرية التنفيذية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبالتعاون مع أمانات اتفاقيات ريو وغيرها من الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، أن تقود تنفيذ عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية (2021-2030). وطلبت فضلاً عن ذلك إلى المديرية التنفيذية أن تدعم وتشجع تنفيذ مبادرة حكومة مصر الرامية إلى تشجيع نهج منسق للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ

* وفقاً للمقررين اللذين اتخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

وتدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية، تشبهاً مع مقرر مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي 30/14 بشأن التعاون مع الاتفاقيات والمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، دعت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن تساهم، في تعاون وثيق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، في الأعمال التحضيرية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ستعقد الجمعية العامة على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

3- وقد تركز العمل التعاوني الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار برنامج العمل للاستجابة للطلبات المذكورة أعلاه واستعادة التنوع البيولوجي وحفظه واستخدامه على نحو مستدام وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود في المجالات التالية: النهوض بجدول أعمال التنوع البيولوجي العالمي، بما في ذلك دعم مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتنوع البيولوجي؛ وتعزيز التعايش بين الإنسان والحياة البرية؛ وتوسيع نطاق التمويل المبتكر للنهج القائمة على الاستعادة وعلى النظم الإيكولوجية؛ وإدماج أولويات التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتصرح بالتزامن مع دعم عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية.

أولاً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 10/4

ألف- النهوض بجدول أعمال التنوع البيولوجي العالمي

4- بدعم مالي من مرفق البيئة العالمية، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة تقنية إلى 137 دولة عضواً، مما أسفر عن تقديم التقارير الوطنية السادسة للتنوع البيولوجي، التي يُسترد بها في إحراز التقدم صوب تحقيق أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. وبالمقارنة مع التقارير الوطنية الخامسة، لوحظت عموماً زيادة اتساق ودقة استخدام مؤشرات التنوع البيولوجي، وكذلك زيادة كمية البيانات المكانية بمقدار يراوح ما بين ضعفين إلى ثلاثة أضعاف لتحسين تحليل البيانات واستخدامها في اتخاذ القرار.

5- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي في إحراز تقدم بشأن وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، على الرغم من التحديات الكبيرة التي يطرحها وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وبدعوة من الدول الأعضاء، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتيسير عقد حوارات وطنية لتعزيز فهم الإطار على نحو أفضل. كما وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة للهيئة الفرعية المعنية بالتنوع البيولوجي التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي تتضمن معلومات عن الدعم المتاح من الأمم المتحدة لتنفيذ الإطار في المستقبل. ودعم المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اتفاقية التنوع البيولوجي في معالجة الآراء التي أبدت في استعراض الأقران بشأن إطار الرصد المقترح لإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 وفي تقييم جدوى المؤشرات المقترحة.

6- ودعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2020 على هامش المناقشة العامة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأدى ذلك، في جملة أمور، إلى توقيع 70 دولة عضواً على "تعهد القادة للطبيعة"، بمضاعفة الإجراءات الرامية إلى معالجة العوامل المسببة لفقدان التنوع البيولوجي.

7- وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل عن كثب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والدول الأعضاء والشركاء من أجل تعزيز أوجه التآزر عبر مختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من حكومة سويسرا وباستضافتها، بتيسير عقد حلقات عمل تقنية عبر مختلف الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في مجالات التنوع البيولوجي، والمواد الكيميائية والنفايات، وفي إطار اتفاقيات ريو من أجل تحديد العناصر الملموسة التي يمكن إدراجها لتحسين إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، وفي الوقت ذاته إدماج

عناصر التنوع البيولوجي في اتفاقيات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، حُدِّدَت إجراءات لتحسين تنسيق عملية الرصد واستعراض التنفيذ.

8- وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من حكومة سويسرا والاتحاد الأوروبي، بتطوير أداة الإبلاغ عن البيانات للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وتوفر هذه الأداة أماكن عمل وطنية خاصة وأمنة للأطراف لتبادل البيانات بفعالية وتحديد أوجه التآزر في مجال الرصد والإبلاغ من أجل الإبلاغ الوطني في إطار مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

باء - تعزيز التعايش بين الإنسان والحياة البرية

9- استضاف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب حكومة زيمبابوي والاتحاد الأفريقي، القمة الافتتاحية لاقتصاد الحياة البرية في أفريقيا في حزيران/يونيه 2019. وعزَّز مؤتمر القمة، الذي حضره خمسة رؤساء دول و14 وزيراً وممثلاً عن 30 بلداً، فهم الإجراءات اللازمة للتغلب على الحواجز التي تعترض استثمار القطاعين العام والخاص في الاقتصادات التي تركز على التنوع البيولوجي. وقد صدر إعلان عن قادة المجتمعات المحلية من 13 بلداً لدعم اقتصاد الحياة البرية العادل. ومواصلةً للعمل بناءً على الزخم السياسي والتبادلات التقنية لمؤتمر القمة، عُقدت حوارات سياساتية مركزة بشأن اقتصاد التنوع البيولوجي في المؤتمر الوزاري الأفريقي السابع عشر المعني بالبيئة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لوضع استراتيجية إقليمية لاقتصاد التنوع البيولوجي. وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء المستهدفة، مثل جنوب أفريقيا وكينيا، من أجل النهوض بالأهداف على المستوى الوطني لتوسيع فرص اقتصاد الحياة البرية العادل.

10- وبدعم من الاتحاد الأوروبي، وسَّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة نطاق العمل على اقتصاد الحياة البرية والتنوع البيولوجي والإدارة المتكاملة للأراضي في منطقة كافانغو زامبيزي للحفاظ عبر الحدود في منطقة الجنوب الأفريقي، التي يعيش فيها أكبر عدد من الفيلة الأفريقية في أفريقيا وأعداد كبيرة من وحيد القرن والكلاب البرية والأسود وغيرها من الأنواع المهددة بالانقراض، ومنطقة سانغا للحفاظ العابرة لحدود ثلاثة بلدان في حوض نهر الكونغو، التي تُعد موطناً لأعداد من فيلة الغابات والقردة العليا المهددة. وفي منطقة حفظ كافانغو زامبيزي العابرة للحدود، وُضع نموذج دينامي متعدد القطاعات للعمليات الطبيعية والبشرية المنشأ استناداً إلى المعارف المحلية لأصحاب المصلحة. ويمثل هذا النموذج أداة إدارية محددة السياق لإجراء تحليلات للسياسات دعماً لتحسين السياسات القطاعية والتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في مناطق الحياة البرية المعرضة للخطر.

11- ولما كان التعايش بين الإنسان والحياة البرية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخطر تزايد ظهور الأمراض الحيوانية المنشأ، فقد دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة مع المعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية لإجراء تقييم علمي سريع ووضع توصيات في مجال السياسة العامة في التقرير المعنون "منع وقوع الجائحة القادمة: الأمراض الحيوانية المصدر وكيفية كسر سلسلة انتقال العدوى". ويتزامن التقرير، الذي أُنزل حوالي 12 000 مرة بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع حملة جارية لزيادة الوعي ودعم الحوارات المتعلقة بالسياسات مع الدول الأعضاء الرئيسية والشركاء الآخرين من أجل فهم أفضل للأبعاد البيئية للأمراض الحيوانية المصدر.

جيم - توسيع نطاق التمويل الابتكاري للنهج القائمة على الاستعادة وعلى النظم الإيكولوجية

12- قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لتطوير عدة آليات تمويل جديدة، بما في ذلك مرفق تمويل المناظر الطبيعية المدارية في إندونيسيا بالشراكة مع مصرف باريس الوطني باريبا، وADM Capital، والمركز العالمي للحراثة الزراعية. فعلى سبيل المثال، تمول "سندات المناظر الطبيعية"، التي تبلغ قيمتها 95 مليون دولار مزرعة مستدامة للمطاط الطبيعي تشمل مناطق مكرسة لاستعادة الغابات وحمايتها، فضلاً عن مبادرات موجهة إلى صغار الحائزين لمزارع المطاط تدر دخلاً وتدعم سبل العيش في المناطق الريفية.

13- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لإنشاء صندوق AGRI3 بالتعاون مع رابونيك وميروفا-أثلييا ومبادرة التجارة المستدامة. وصندوق AGRI3 هو صندوق مختلط بين القطاعين العام والخاص أنشئ لتمويل مشاريع لحماية الغابات أو استعادتها وتحسين الزراعة المستدامة وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية. وتبلغ أرصدة الصندوق حالياً 90 مليون دولار من رأس المال (المبلغ المستهدف هو 150 مليون دولار) من حكومة هولندا، ورابونيك، ومرفق البيئة العالمية. وللصندوق دور مهم في تحقيق هدف البليون دولار الذي حدده رابونيك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتمويل إنتاج السلع الأساسية دون إزالة الغابات وغير ذلك من أشكال الاستخدام المستدام للأراضي.

14- وقد دخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شراكة مع صندوق Green & برأس مال قدمته حكومة النرويج ويونيليفر ومرفق البيئة العالمية (عن طريق البرنامج). وعلى مدار العام الماضي، استثمر صندوق Green & في المعاملات المبتكرة في الإنتاج المستدام للمطاط وزيت النخيل المستدام في إندونيسيا، وفي مزرعة متكاملة مستدامة للصويا والماشية في البرازيل للنهوض بالزراعة المستدامة والنظم الغذائية.

15- وبدعم من ألمانيا وكسمبرغ، أنشئ مرفق رأس المال الأولي للاستعادة من أجل تشجيع استثمار القطاع الخاص في استعادة الغابات. ويقدم المرفق الجديد أيضاً الدعم التقني لمديري الصناديق ومستشاري الاستثمار على أساس تقاسم التكاليف لتوسيع نطاق المشاريع المستدامة، على أن تبدأ المشاريع الأولية في عام 2021.

16- وجرى البدء في التحليل من أجل التعلم من الدروس المستفادة من المرافق المالية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتساند الاستعادة وغيرها من الحلول القائمة على الطبيعة.

دال- إدماج أولويات التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتصحر

17- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة خطة عمل على نطاق الأمم المتحدة لتنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء والساحل، التي ستستعيد 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة، وتُعزل 250 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون، وتستحدث 10 ملايين فرصة عمل في مجالات مراعية للبيئة. وفي شراكة مع البنك الدولي، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة إجراء تحليلاً للشاشة في منطقة الساحل. وقد حسنت المساعدة التقنية الإضافية والجارية فهم العلاقة والروابط بين البيئة والصراع في المنطقة، وتوجد حالياً عدة منتجات قيد التطوير.

18- وبالإضافة إلى ذلك، قُدم مشروع اقتراح بشأن اعتبار عام 2026 سنة دولية للرعي والمراعي بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاء آخرين، مثل المعهد الدولي لبحوث الماشية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والتحالف الدولي للأراضي، لحشد إجراءات إضافية من أجل هذه المسائل والمساهمة في جدول أعمال الاستعادة العالمي.

19- وعلى الصعيد الوطني، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية وحشد الموارد، مما أسفر عن دعم جديد من صندوق الشراكة العالمية في مجال المناخ من أجل وقف التصحر في موريتانيا. وبالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والشراكة العالمية من أجل التربة في سبيل الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته، بدأ العمل التقني في إعداد تقرير عالمي عن تلوث التربة سيُطلق خلال الدورة الخامسة لجمعية البيئة.

هاء- دعم عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية

20- أُعدت استراتيجية لتوجيه تنفيذ عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية من خلال عملية تشاورية مفتوحة وشاملة، كما يتضح من التعليقات التي وردت من جميع أنحاء العالم والتي يزيد عددها على 2 000 تعليق. وأطلقت الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر 2020 إلى جانب العلامة التجارية للعقد وهويته.

21- وقد طُوّر الموقع التفاعلي والمثير للاهتمام للعقد وهو الآن قيد التشغيل. ويتضمن الموقع العديد من منتجات الاتصال، مثل دليل العلامات التجارية ومجموعة أدوات الشراكة ومجموعة من الأصول التي تُستخدَم في وسائل التواصل الاجتماعي.

22- وقد أنشئت فرقة عمل لتولي رصد التقدم المحرز في جهود الاستعادة والإبلاغ عنها طوال العقد. وفي الأشهر المقبلة، ستُوضع الصيغة النهائية لإطار الرصد، في إطار التنسيق بين منظمة الأغذية والزراعة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بمشاركة أكثر من 60 منظمة و190 خبيراً. وتضم فرقة العمل خبراء من كيانات مثل وكالة الفضاء الأوروبية، ومعهد الموارد العالمية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

23- وأحرز تقدم في إنشاء برامج رئيسية أساسية وصندوق استثماري متعدد المانحين لتمويل العناصر الاستراتيجية للعقد ولتحفيز العمل على نطاق أوسع. وسيدخل الصندوق نطاق التشغيل في عام 2021.

24- وقد أقيمت شراكات لتنفيذ أهداف العقد مع جهات منها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأمانات اتفاقيات ريو الثلاث والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والمنتدى العالمي للمناظر الطبيعية ومعهد الموارد العالمية والمنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي، من أجل مواءمة الأنشطة وتوسيع التعاون دعماً للاستعادة.

25- وقام المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفه الجهة الرائدة فيما يتعلق بالبيانات في اتحاد خرائط الطبيعة، بوضع خرائط عالمية متكاملة للأولويات المتعلقة باستعادة وحفظ التنوع البيولوجي وتخزين الكربون لدعم الدول الأعضاء.

واو- استعادة التنوع البيولوجي والمحافظة عليه واستخدامه على نحو مستدام وتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية على الصمود

26- نتيجة لمشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المنقّذة من خلال تمويل مرفق البيئة العالمية، في الفترة المشمولة بالتقرير من تموز/يوليه 2019 إلى حزيران/يونيه 2020، أبلغ عن الآثار التالية:

(أ) 2 مليون هكتار من الأراضي الزراعية زادت فيها الإنتاجية؛

(ب) نصف مليون هكتار من الأراضي في إطار تحسين الإنتاج الزراعي الإيكولوجي و/أو الإنتاج الملائم للتنوع البيولوجي؛

(ج) 3,5 مليون هكتار من المناطق المحمية الخاضعة لإدارة محسنة؛

(د) 1,7 مليون مستفيد مباشر.

ثانياً - الدروس المستفادة

27- لقد أبرز وباء "كوفيد-19" أهمية علاقة البشر بالطبيعة. ومع وضع خطط للإنعاش في أعقاب جائحة "كوفيد-19"، تتيح جمعية الأمم المتحدة للبيئة فرصة رئيسية لرفع الطموحات والتعجيل بالتدخلات المنهجية التي تضع الطبيعة في صميم الانتعاش والتحول.

28- وقد وجه كوفيد-19 الانتباه إلى مخاطر الأمراض الحيوانية المصدر والحاجة إلى تعزيز الأبعاد البيئية لنهج "توحيد الأداء في مجال الصحة". وثمة حاجة إلى ضمان مناقشة دقيقة الوصف قوامها العلم بشأن كيفية معالجة هذه المسائل في إطار الاستجابات العالمية والإقليمية والوطنية.

29- ومن أجل إحداث التغيير التحولي المتوقع في إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، يلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات الجماعية لضمان المشاركة والدعم الملموسين من جانب الجهات الفاعلة، بخلاف الجهات التي تعتبر عادة ذات صلة في مثل هذه السياقات، بما في ذلك قطاعات التمويل والنقل والتخطيط والهيكل

الأساسية. وهناك حاجة إلى التزامات قوية من المؤسسات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة غير التقليدية من خلال زيادة استثماراتها المخصصة للتنوع البيولوجي.

30- ويعد إطلاق التمويل الخاص أمراً بالغ الأهمية للوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، وإطار ما بعد عام 2020 التابع لاتفاقية التنوع البيولوجي، وغيرها. وينبغي أن يستغل البرنامج الدروس المستفادة بشأن كيفية إشراك القطاع الخاص في المشاريع التي ينخرط فيها البرنامج من أجل المضي قدماً بوضع معايير جديدة لكيفية توجيه رأس المال العام والخاص إلى الاستخدام المستدام للموارد البرية والبحرية.

ثالثاً- التوصيات والإجراءات المقترحة اتخاذها

31- قد ترغب جمعية البيئة في النظر فيما يلي:

(أ) حث الدول الأعضاء على استخدام استراتيجيات جامعة وشاملة وطويلة الأجل تحمي أو تستعيد التنوع البيولوجي على نحو استباقي، وعلى تعظيم الفائدة من العدد الكبير من خدمات النظم الإيكولوجية التي توفرها الطبيعة، وحثها على إدراج هذه الخدمات صراحةً في سياسات عبر الحكومات وجميع القطاعات الاقتصادية. وهناك حاجة إلى مجالات رئيسية للتحويل من أجل النهوض بالنظم المستدامة للأغذية والزراعة، وإدماج رأس المال الطبيعي والمخاطر القائمة على الطبيعة في النظم المالية، وتحسين أنماط الاستهلاك والإنتاج في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية والسياحة والنقل وسلاسل الإمداد العالمية والإقليمية المراعية للبيئة؛

(ب) تعزيز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدعوة إلى الاجتماع ووضع حلول عملية ومنهجية لمعالجة هذه المسائل المعقدة. وتتيح جمعية الأمم المتحدة للبيئة فرصة لحشد الدعم للتوصيات السياساتية القائمة على الأدلة، بما في ذلك عن طريق تركيز الاهتمام على الدور الذي تضطلع به التجارة المستدامة في الأحياء البرية في النهوض بحفظ التنوع البيولوجي بما يتماشى مع الالتزامات العالمية بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وغيرها؛

(ج) الطلب من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضطلع بدور رئيسي عن طريق بناء القدرات، والدعوة للاجتماع، وفي بعض الحالات الأخذ بزمام الريادة في وضع أدوات رائدة لإثبات المفاهيم من أجل الاستفادة من تمويل القطاع العام في إطلاق رأس المال الخاص وحشده لمعالجة إزالة الغابات وغيرها من أنواع تدهور النظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يؤدي دوراً رئيسياً من خلال إبلاغ الدول الأعضاء بإجمالي استثمارات القطاع العام والقطاع الخاص الموجهة نحو الحلول القائمة على الطبيعة ومقارنتها بما هو مطلوب. ويمكن أن يساعد تسليط الضوء على هذا الاختلاف في بناء زخم لسد الفجوة بين الاثنين.